# Das Urteil von demokratischen Wahlen

Veröffentlicht am 2. August 2026 · Stand: 16. November 2026 · 4 Min. Lesezeit

Imām Muṣṭafā Ṣabrī Efendī al-Ḥanafī al-Māturīdī (gest. 1373 هـ) – der vorletzte Sheikh al-Islām des Osmanischen Reiches – erklärte denjenigen, der eine Kufr-Regierung – wie bei einer demokratischen Wahl – bevöllmächtigt zum Kāfir:

ليس فضيلته في حاجة إلى الفحص عن هذه الحقيقة المرة إذ لا يعنيه حال الترك ومآلهم مسلمين أو غير مسلمين ولا حال الإسلام المتقلص ظله عن بلادهم بسرعة فوق التدريج

*Seine Eminenz (spöttisch) bedarf keiner Untersuchung dieser bitteren Wahrheit, da ihn weder der Zustand der Türken und ihr Ausgang als Muslime oder Nichtmuslime noch der Zustand des Islāms kümmert, dessen Schatten mit einer Geschwindigkeit schneller als schrittweise von ihren Ländern zurückweicht.*

حتى إن الأستاذ لا يعنيه تبعة الفتوى التي تضمنها تعزيه ببقاء الشعب على إسلامه مع ارتداد الحكومة في تركيا والتي تفتح الباب لأن يقول قائل: إن الحكومة ما دامت ينحصر كفرها في نفسها ولا يعدى الشعب فلا مانع من أن تفعل حكومة مصر مثلا ما فعلته حكومة تركيا من فصل الدين عن السياسة بمعنى أنه لا يخاف منه على دين الشعب

*Ja sogar kümmert den Ustāḏ die Konsequenz der (seiner) Fatwā nicht, welche den Trost mit dem (vorübergehenden) Verbleiben der Bevölkerung auf dem Islām zusammen mit der Abtrünnigkeit (Irtidād) der Regierung in der Türkei in sich schloss, welche (d. h. die Fatwā) die Tür dafür öffnet, dass jemand sagt: „Solange sich der Kufr der Regierung auf sie selbst beschränkt und nicht auf das Volk übergeht, so gibt es kein Hindernis dafür, dass beispielsweise die Regierung Ägyptens das tut, was die Regierung der Türkei getan hat, nämlich die Trennung des Dīn von der Politik (Laizismus und Säkularismus), in dem Sinne, dass dadurch nicht für den Dīn des Volkes (an Gefahr) befürchtet wird“*

كأن الدين لازم للشعب فقط لا للحكومة مع أن الحكومة ليست إلا ممثلة الشعب أو وكيلته التي لا تفعل غير ما يرضاه

*Als ob der Dīn nur für das Volk verbindlich wäre, nicht für die Regierung,* ***obwohl die Regierung nichts anderes als die Vertreterin des Volkes oder seine Bevollmächtigte ist, welche nichts tut, außer das, womit es (d. h. das Volk) zufrieden ist.***

فإذا أخرجها أفعالها عن الدين فلا مندوحة من أن يخرج موكلها أيضا لأن الرضى بالكفر كفر

*Wenn also ihre Taten sie vom Dīn hinauswerfen, so ist es unumgänglich,* ***dass auch derjenige, der sie bevollmächtigt hat ihn (den Dīn des Islām) verlässt. Denn die Billigung von Kufr ist Kufr****.*

وهذا ما يعود إلى الشعب من فعل الحكومة فحسب، فضلا عما يفعل الشعب نفسه بعد فعل الحكومة الفاصل بين الدين والسياسة ويخرج به عن الدين ولو في صورة التدريج، اقتداء بحكومته التي يعدها من نفسه لاسيما إذا كانت حكومة نيابية برلمانية.

> *Und dies ist lediglich das, was von dem Tun der Regierung auf das Volk (unmittelbar) zurückfällt, zusätzlich zu dem, was das Volk selbst nach der Trennung von Dīn und Politik durch die Regierung tut und wodurch es (das Volk) den Dīn verlässt, selbst wenn es in der Art und Weise der Allmählichkeit wäre, seiner Regierung nachahmend, welche er als zu sich selbst gehörig betrachtet,* ***insbesondere wenn sie eine repräsentative parlamentarische Regierung ist****.*

# موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين

تأليف

مصطفى صبري

شيخ الإسلام للدولة العثمانية سابقاً

الطبعة الثانية

١٤٠١هـ - ١٩٨١م

دار

إحياء التراث العربي

بيروت - لبنان



موقفها الاضطراري تجاه حكومة تأخذ سلطتها وقوتها من نفس الأمة ليس كموقفها الاضطراري تجاه حكومة أجنبية لها قوة أجنبية مثلها .

ومن هذه النقاط الدقيقة المهمة كان ضرر الحكومة الكمالية بأمة الترك المسلمة أشد من أي حكومة أجنبية مفروضة الاستيلاء على بلادها . وربما يعيب هذا القول علىّ من لا خلاق له في الإسلام الصميم ، والعائب يرى الوطن فقط فوق كل شيء ، مع أن المسلم يرى الوطن مع الإسلام فهو يتوطن مع الإسلام ويهاجر معه فإن كان يقع جزء من بلاد تركيا تحت احتلال اليونان الوقت لأزمير فتركيا كلها ببلادها وسكانها خرجت بعد حكومة الكماليين من بد الإسلام .

وبينما أنا أستشهد بحال تركيا الحديثة الكمالية على مضار فصل الدين عن الدولة ترى فضيلة الأستاذ الأكبر المراغي شيخ الجامع الأزهر يقول في كلمة منشورة عنه في الجرائد ما معناه : « ان في إمكان أي حكومة إسلامية أن تخرج عن دينها فتصبح حكومة لادينية ، وليس في هذا مانع من أن يبقى الشعب على إسلامه كما هو الحال في تركيا الجديدة » فيستشهد بحالة تركيا الحاضرة على نقيض ما استشهدت أنا بها عليه. والأستاذ الأكبر ليس في حاجة إلى الفحص عن النشء الجديد التركي المتخرج على مبادىء الحكومة الكمالية التي اعترف الأستاذ الآن أول مرة بأنها حكومة لادينية، ولا في حاجة إلى التفكير في كون الشعب التركي القديم المسلم يفنى يوما عن يوم ويخلفه هذا النشء الجديد اللادين .

ليس فضيلته في حاجة إلى الفحص عن هذه الحقيقة المرة إذ لا يعنيه حال الترك ومآلهم مسلمين أو غير مسلمين ولا حال الإسلام المتقلص ظله عن بلادهم بسرعة فوق التدريج ، حتى إن الأستاذ لا يعنيه تبعة الفتوى التي تضمنها تعزيه ببقاء الشعب على إسلامه مع ارتداد الحكومة في تركيا والتي تفتح الباب لأن يقول قائل : إن الحكومة ما دامت ينحصر كفرها في نفسها ولا يُعدى الشعب فلا مانع من أن تفعل حكومة



مصر مثلا ما فعلته حكومة تركيا من فصل الدين عن السياسة بمعنى أنه لا يُخاف منه على دين الشعب، كأن الدين لازم للشعب فقط لا للحكومة مع أن الحكومة ليست إلا ممثلة الشعب أو وكيلته التي لا تفعل غير ما يرضاه ، فإذا أخرجها أفعالها عن الدين فلا مندوحة من أن يخرج موكلها أيضا لأن الرضى بالكفر كفر . وهذا مايعود إلى الشعب من فعل الحكومة فحسب ، فضلا عما يفعل الشعب نفسه بعد فعل الحكومة الفاصل بين الدين والسياسة ويخرج به عن الدين ولو في صورة التدريج ، اقتداءً بحكومته التي يعدّها من نفسه لاسيما إذا كانت حكومة نيابية برلمانية .

وقد حصل لنا من فصل الأستاذ المراغي بين أمة الترك وحكومتها في الخروج عن الدين ، مساعدة نستطيع بفضلها إيضاح ماطرقناه من موضوع فصل الدين عن السياسة بسهولة : ذلك أن المسلمين – إلا من شذ منهم من القاسية قلوبهم – فهموا فظاعة الفتنة اللادينية في تركيا ، وكان من المسلمين من لم يفهم قبل الانقلاب التركي الكمالي مبلغ خطر فصل الدين عن السياسة على الإسلام وضرره به ، مع أن ما فعل في تركيا ليس غير فصل الدين عن السياسة .

إن السبب الذي حداني إلى حشر مسألة فصل الدين عن السياسة مع مسائل الألوهية والنبوة التي هي موضوع هذا الكتاب المتصل بعلم أصول الدين – على الرغم من عدم كون مسألة الفصل والتحذير منه من مسائل هذا العلم الباحث في عقائد الإسلام وإنما مسألة الفصل والتحذير منه ترجع إلى ناحية العمل [1] – كون الدافع الأصلي إلى تأليف هذا الكتاب ما رأيته ورأى معي كل غيور على أهل ملته بعيون دامعة من تشتت شمل

[١] وذلك أن ترجمة مسألة عدم جواز فصل الدين عن السياسة إلى مسألة وجوب نصب الإمام المعدودة من المسائل الكلامية لأن المقصود من نصب الإمام من جانب المسلمين تقييد الحكومة بأن تكون أعمالها في حدود الشريعة الإسلامية. فيكون هذا الإمام خليفة عن رسول الله بذلك التقييد.

موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين، مصطفى صبري افندى، الباب الرابع في عدم جواز فصل الدين عن السياسة، ج٤ ص٢٨٥و٢٨٦

Imām al-Wansharīsī al-Mālikī (gest. 914 هـ) erwähnte von Imām Mālik (gest. 179 هـ) von den Salaf das Verbot, einen Ḥarām-Weg einzuschlagen mit der Absicht von Gutem:

> وقد قال أشهب عن مالك: لا يُدخل في طاعة الله بمعصية الله. فترك هذه الطاعة مع المعصية أوجب من فعلها
>
> *Und (Imām) Ashhab (gest. 204 هـ) sagte von (Imām) Mālik: „In die Gehorsamkeit zu Allāh wird nicht eingetreten, durch Ungehorsam zu Allāh“. So ist das Unterlassen dieser Gehorsamkeit (zusammen) mit dem Ungehorsam verpflichtender als ihre Umsetzung (d. h. als die Umsetzung der Gehorsamkeit an sich).*

Diese Aussage ist ein Gegengift zu den Scheinargumenten der Mushrikūn. Denn wenn ein Ḥarām-Weg selbst dann nicht einzuschlagen ist, wenn das Ziel eine Gehorsamkeit zu Allāh ist, dann ist er niemals einzuschlagen. Und vorallem nicht, wenn der Weg nicht nur Ḥarām, sondern Kufr an Allāh und Seine Gesandten ist, wie bei den demokratischen Wahlen.

So ist es umso mehr verpflichtend, sich davon fernzuhalten, und keinesfalls darf eine solche Tat des großen Kufrs praktiziert werden, egal mit welcher vermeintlichen Absicht. Wer den Tāghūt ernennt, hat sich nicht von ihm losgesagt. Wer demokratisch wählt, hat sich nicht vom Tāghūt losgesagt, sondern ihn sogar ernannt und bestimmt. Es besteht kein Zweifel, dass jeder, der so etwas tut, ein Kāfir ist.

أمر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني
بطبع هذا الكتاب بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري

# المعيار المعرب

## والجامع المغرب

## عن فتاوي أهل إفريقية والاندلس والمغرب

تاليـف
أبي العباس أحمد بن يحي الونشريسي
المتوفى بفاس سنة 914 هـ

خرجه جماعة من الفقهاء
بإشراف الدكتور محمد حجي

الجـزء 11

نشر وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية للمملكة المغربية
1401 هـ - 1981 م

جميع الحقوق محفوظة
لوزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية
بالمملكة المغربية - الرباط
ودار الغرب الاسلامي - بيروت
لصاحبها : الحبيب اللمسي
ص . ب 113 / 5787

[أسئلة متعددة عن مسائل مختلفة]

وسئل عن مسائل تظهر من جوابه.

فأجاب عنها رحمه الله بما نصه: سألتم وفقكم الله عن النساء يتعرضن لكم بالرُّقى. فأما الرقى بكتاب الله وبالكلام الطيِّب فلا بأس به لكل أحدٍ طُلب ذلك منه، ما لم تكن آمرأة لا تحل لك، فلا تسترق لها بمسّ شيء من جسدها، لقول النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «بَاعِدُوا بَيْنَ أَنْفَاسِ النِّسَاءِ وَأَنْفَاسِ الرِّجَالِ». فابعُد من ملاقاة من لا يحلُّ لك النظر إلى وجهها أو شيءٍ من محاسنها بكل وجه. وقد أرخص في ذلك للخاطب أو شهادة على وجهها أو لطبيب إذا كان ممن يجوز له الخوض في الطب مشهوراً بذلك. وأما الراقي فليس له ذلك بوجه. وكذلك تشييعهن في الفتن في الأرض الخالية عن أعين الناظرين، فلا يحل لك ولا لها الخلوة لمثل ذلك، إلا أن يصْحبكما غيركما من رجل أو عجوز صالحة، ترتفع الخلوة المنهى عنها بصحبتها لكما. وأما من لا تزول الخلوة بسببها من النساء المتهمات بالفساد، فلا إلا أن يكثرن إذ لا يخلوْن من أن تكون فيهن مأمونة في نفسها، فتزول الخلوة بصحبتها وبمن معها من النساء.

وقد قال أشهب عن مالك: لا يُدخل في طاعة الله بمعصية الله. فترك هذه الطاعة مع المعصية أوجب من فعلها. وأما ان استجرْن بك وجئنك مستغيثات إلى دارك، واحتجْن إلى المبيت معك في بيت واحد وهو يضمن في ذلك خلاصهن ممَّن فَرَرْنَ منه فالأمر في ذلك راجع إلى ظنك، فإذا غلب على ظنك أن لك قدرة على خلاصهنَّ فافعل، وإن غلب على ظنك أن الذي يطلبهن لا تصل إلى موعظته ولا يقبلها. فلا يلزمك الدخول في تلك الشفاعة واصرفهن عنك، وجانبْهنَّ وابعد عن كلامهنَّ ومجالستهن ومحادثتهن، لأن ذلك داعية إلى الفتنة الواقعة في قلبك وقلبهن، ما لم يرجع إلى تحصيل فائدة شرعية،وإن دخلتَ في الشفاعة على الوجه الجائز، فلا بدَّ لك أن تجتنب حِمَى الله فلا ترتع بجوانبه وحمى الله مَحَارِمُهُ فإن باتتْ عندك إحداهن

226

المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، الونشريسي، أسئلة متعددة عن مسائل مختلفة، ج١١ ص٢٢٦

ZITIERVORSCHLAG

Irshād Media (2026): Das Urteil von demokratischen Wahlen. https://irshadmedia.com/de/posts/das-urteil-von-demokratischen-wahlen/ (abgerufen am 18. November 2026).

Kurzlink: irshadmedia.com/de/p/199/

Quelle: https://irshadmedia.com/de/posts/das-urteil-von-demokratischen-wahlen/ · Abgerufen am 18. November 2026